

لحماية الحدود من التجارة غير الشرعية المهددة للبيئة متى يمكن الاعتماد على «الجمارك الخضراء» في لبنان؟

تحاشيا للفضائح السنوية المعلنة حول نقل البضائع الممنوعة والتجارة غير الشرعية للسلع المهددة للبيئة مثل تلك المواد المستنزفة لطبقة الأوزون والمواد الكيميائية الممنوع استخدامها عالميا وللأنواع المهددة بالانقراض او بالمواد المعدلة جينيا، او المتاجرة بالنفايات الخطرة من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة تخلصا من كلفة معالجتها العالية.. انطلقت في العالم حملة لضبط هذا الموضوع عبر وضع الاتفاقات الدولية المتعددة الأطراف حول البيئة، مثل بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون واتفاقية بازل حول التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود الدولية واتفاقية ستوكهولم بشأن المواد العضوية الملوثة الطويلة البقاء واتفاقية روتردام الخاصة بإجراء الموافقة المسبقة العلم على بعض المواد الكيميائية والمبيدات الخطرة في التجارة الدولية واتفاقية سايتس حول الأجناس (الحيوانات والنباتات) المهددة بالانقراض وبروتوكول كارتاجينا والأمان الحيوي .

كما انطلقت حملة لتنفيذ هذه الاتفاقيات المتعددة الأطراف ولتدريب دوائر الجمارك في الدول ومراقبة الحدود وتنظيم حركة انسياب البضائع والسلع عبر الحدود سواء في الاستيراد أو في التصدير. وبما ان الجمارك هي لاعب أساسي في مواجهة هذا الخطر، فهي خط الدفاع الأول نظراً لوجودها على الحدود بين الدول حيث المشكلة البيئية الأساسية. فكل بضاعة أو مسافر، يدخل إلى البلد أو يخرج منه، يمر أولاً عبر المعابر الجمركية. لذلك فموظف الجمارك مكلف بحماية الحدود وبالتالي حماية البيئة على المستويين الوطني والدولي. وبات من الضروري زيادة قدرات موظفي الجمارك عبر حثهم على أهمية هذا الموضوع وتوعيتهم على أهمية الدور الذي يلعبونه في مجال حماية البيئة .

لهذه الغايات تم تنظيم ورش عمل محلية وإقليمية لموظفي الجمارك، وقد نظمت الاسبوع الماضي ورشة تحت عنوان: «الجمارك الخضراء وحماية الحدود البيئية» في المعهد المالي في بيروت، برعاية مركز التدريب الاقليمي لمنظمة الجمارك العالمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والانتربول وبالتنسيق مع إدارة الجمارك اللبنانية .

هدفت ورشة العمل هذه إلى تعريف موظفي جمارك دول المنطقة المشاركة على الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تعنى بموضوع البيئة ضمن إطار برنامج الجمارك الخضراء وبالتالي المساهمة في وضع حد للجريمة البيئية العابرة للحدود .
تسهيل التجارة أم حماية البيئة؟

الخبير في منظمة الجمارك العالمية هوي فو، شرح دور المنظمة في مكافحة الجرائم البيئية الحدودية، وشدد على أهمية التنسيق بين الدول في هذا المجال، مشيراً على سبيل المثال الى أن 65 ادارة جمركية في العالم نفذت بين آذار وأيار 2009 عملية مشتركة لمكافحة أعمال النقل غير الشرعي للنفايات الخطرة بين أوروبا وإفريقيا ومنطقة آسيا/المحيط الهادئ، مما أدى الى ضبط أكثر من 45 ألف طن من هذه النفايات. وأبرز هوي فو أهمية التدريب والتوعية في هذا المجال، مشيراً الى أن الورشة تندرج في هذا الإطار، وهي الأولى للأمانة العامة لمنظمة الجمارك العلمية في المنطقة العربية .

وشارك في الورشة، إضافة الى هوي فو، الخبراء ايزرا كلارك من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وستيفان ناش من الأمانة العامة لسايتس (CITES) ومحمد جواد (الانتربول)، وهاني مبشر) مدير المركز الإقليمي لاتفاقية بازل في مصر، وعماد نحال الخبير الإقليمي حول

اتفاقية روتردام، وعبد الله جواد الوداعي، المنسق الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

إلا ان هذا الموضوع يتطلب ان يصبح لبنان طرفا في هذه المعاهدات عبر التصديق عليها، كما يفترض ان يتم تزويد الدول بالمختبرات والتجهيزات المتقدمة الضرورية للمراقبة، بالإضافة إلى تدريب العاملين عليها. كما تمت مصادر متابعة ان يتم تطوير نظام المعاينة وطرق أخذ العينات (الاعتيان) وكيفية معرفة ما اذا كانت العينات تمثل فعلا الشحنات او البضائع المشحونة، التي تتطلب ايضا التدريب على تقنيات تفتقر اليها ادارة الجمارك عندنا واعادة النظر بما يسمى الخطوط الحمر والخضر لتمرير البضائع. والتشدد في التمييز بين نوعية السلع وعدم الاتكال على شهادات المنشأ .

كما اكدت مصادر بيئية متابعة ان التحدي الاكبر امام الجمارك هو في كيفية التوفيق بين متطلبات التسهيل التجاري والتشدد في حماية البيئة والصحة العامة عبر تسرب مواد ممنوعة .